الى مفعوله واضافته لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا كما سياتي فيكون باقيا على تنكيره
لا راده معنى الثبوت او جعله مختصا للازمنة الثلاثة فتفيده الاضافة تعريفا فيتنبه
كما في ر وا منذ لك في قوله تعلى مالك يوم الدين ارادة المضي قوله تالي الواو فيه اشارة
الى انه لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه حتى بالظرف والمجرور فلا يقال قام زيد واليوم
عمرو ولتنزيلها منزلة الجار والمجرور قوله التي بمعنى مع اي التي اريد بها التنصيص على
مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق اي مقارنته له في الزمان سواء اشترك في
الحكم نحو امرأ و نفسه او لا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فانها
تقتضي المشاركة في الحكم دون المقارنة في الزمان وان وجدت معها في الجملة نحو
كل رجل وضيعته قوله التالية لجملة ذات وجهين فعل الخ هذه من قول الناظم الاتي بما
من الفعل وشبهه سبق ذا النصب قوله واسم يشبهه اي في عمله عمله كما يؤخذ
من كلام ابن عقيل في شرح التسهيل ومنه تعلم الفرق بين قدر وهذا بان هذا وان
كان فيه معنى الفعل واشبه لكن لا يعمل عمل الفعل بخلاف قدر فانه يعمل عمله وعليه
فانظر وجه استثنائهم الصفة المشبهة واسم التفضيل وجعلهما غير ناصبين
للمفعول معه مع انهما يعملان عمل الفعل لا يقال المراد عمل الفعل المتعدي وهما لا
ينصبان المفعول لانا نقول الضمير في يشبهه عائد الى الفعل السابق والمراد به ما
يعمل في هذا الباب ولا يختص بالمتعدي بدليل التمثيل بنحو سار زيد والنيل وفي بعض
النسخ ما فيه معناه وحروفه وينافيها التمثيل بعد ذلك بقد بي تامل قوله كما في
نحو سيري والطريق الاظهر عدم زيادة كما ويكون الظرف وهو قوله في نحو
في النصب بناء على طريقة النصب المصرح اعطاء القيود بالمثال فيكون مشتملا
على الموافقة القيود التي ذكرها الشارح واستفيد من هذا المثال انه يشترط في
نصب المفعول معه ان يكون بحيث يصح عطفه على ما قبله خلافا لابن جني
قوله نصب بالمفعول معه اي منصوب بسبب كونه مفعولا معه قوله وتنشر
اللبن نصب تنشر في كما قيده الموضح بذلك في تنشر عن الهمزة وقال حقه

الموضح

الموضح فينبغي ان يكون ذلك في غير نصب تنشر والا فهو بمنزلة الاسم فينبغي
ان يعطف حقه وقد صرح بعضهم بكونه مفعولا معه وهو النحو عليه فيجوز
المراد بالاسم فيما سبق الاسم ولو تاويلا قوله في الاول فعل مقتضيا انه جار على
ما ذكره الموضح من نصب تنشرب والا كان الثاني في الاول جملة ايضا تدبر قوله نحو
جاء زيد وعمرو قبله او بعده اي لان التقييد بذلك بناء في المعية ولو قال في لا جاء
رأيت العار اولولا ذا لهو عم خرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خرج بما سبق
لانها في خبر وجاء بما ذكر لان الهنا فاء انما هي في الاخراج لا في الخروج لكونه يلزم
عليه تحصيل الحاصل الا ان يريد به الحكم بالخروج فلا منافاة ايضا تدبر قوله نحو
كل رجل وضيعته انما يستقيم هذا على تقدير الخبر مقترنا اما على تقديره مقترنا
اما على تقديره مقترنا معطوفا على مجهول ما بعد الواو فلا يكون خارجا بما
ذكر كما هو ظاهر قوله فلا يجوز النصب فيه اي في هذا المثال الاخير قوله خلافا
للصيمري بفتح الميم وضمها قوله نحو هذه الكوا باى بالموحدة ناية فانه تركيب فاسد
قوله فلا ينقاس به لانه لم يسمع ان ينصب ان يقال هذا لك ولا بيك قوله خلافا لابي
علي فانه اجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء في نصب المفعول معه بالعامل
المعنوي كاسم الاشارة والتنبيه وبالظرف والمجرور قوله بحسبك بيانه في قول
الناظم وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب قوله وتشبهه
يستثنى منه الصفة المشبهة واسم التفضيل فانهما لا ينصبان المفعول معه كما
تقدم قوله فتعلق بسبق الظاهر انه ليس المراد انه ظرف لغو بل المراد انه حال من فاعل
يسبق العائد على ما وحيح قوله فتعلق بسبق ان عامل الحال هو عامل صاحبها قوله
لوجب انفصال الضمير بعدها اي لصح انفصاله وليس المراد لوجب ان يليها الا الضمير
اذ لا يمتنع اتصال الحروف العاملة بالاسم الظاهر ارادة المصوتي والمراد وجوب
الانفصال اذا وليها الا الضمير اي عدم جواز الاتصال ولا ترد الا الاستثنائية فانها
انما لم يجز اتصال الضمير بها لان الاتصال ممتنع مع التعريج المحقق لها قدره في النظم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1